

CL/201/10(d)-R.1

10 آب / أغسطس 2017

المجلس الحاكم

البند 10

تقرير عن الاجتماعات الأخيرة المتخصصة للاتحاد البرلماني الدولي

(د) - (d) المؤتمر الإقليمي حول العنف ضد النساء والفتيات لأوروبا الوسطى والشرقية

عن تفعيل القوانين لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات

بوخارست (رومانيا)، 12-14 حزيران / يونيو 2017

عُقد المؤتمر الإقليمي في بوخارست في الفترة من 12 إلى 14 حزيران / يونيو 2017. وأتاح هذا المنتدى منبراً لأكثر من 150 عضواً في برلمانات، ومنظمات غير حكومية، ومسؤولين حكوميين من 25 بلداً، إضافة إلى أعضاء في الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وذلك لتبادل أفضل الممارسات في تنفيذ القوانين المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات. وشارك في تنظيم المؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي، ومجلس النواب الروماني، والحقوق العالمية للمرأة، ومنظمة الشراكة العالمية للأصوات الحيوية، مع دعم من مجلس الشيوخ الروماني.

وركزت المناقشات على أسباب وعواقب العنف المنزلي والعنف الجنسي؛ والأطر الدولية والإقليمية المتعلقة بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات؛ وتنسيق الخدمات الأساسية للضحايا، ومساءلة الجرمين. وشمل المؤتمر أيضاً مسارين تعليميين لدورات متعددة حيث أتيحت للمشاركين فرصة المشاركة المتعمقة في مجال أمثلة جيدة في مجال نظام العدالة المدنية والجنائية، وكذلك في مجال التعاون المتعدد القطاعات في تنفيذ القوانين المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات. كما كانت اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع العنف ضد المرأة والعنف العائلي ومكافحته (اتفاقية اسطنبول) محور المناقشات بشأن أفضل الممارسات لأنها تقدم مبادئ توجيهية ملموسة لمكافحة العنف ضد المرأة، وتتضمن اشتراط اتباع نهج متعدد القطاعات، وأيضاً تقرّر وتدعو رسمياً البرلمانات

إلى المشاركة في تدابير الرصد المتخذة لتنفيذ أحكامه.

وقد نجح المؤتمر في إرساء الأساس من أجل تعاون أوسع نطاقاً بين جميع المشاركين في منع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه. واعتمد المشاركون وثيقة ختامية (انظر الملحق) تبرز استراتيجيات متعددة بشأن كيفية ضمان التنفيذ الفعال للقوانين والسياسات لضمان أن تتمكن النساء والفتيات من العيش في مأمن من العنف الجنساني. وتشمل هذه الاستراتيجيات: التعاون المتعدد القطاعات من أجل استجابة مجتمعية منسقة قوية؛ والتركيز على الضحايا من حيث تزويدهم بمساحة آمنة للإبلاغ عن العنف، مجموعة من الخدمات الموجهة لاحتياجاتهم، أدوات لمكافحة التهيب؛ وضمان أن يتحمل نظام العدالة الجنائية عبء محاسبة المنتهكين؛ وتنقيف الأطفال بشأن حقوق الإنسان والمساواة بين الرجال والنساء (المساواة الجندرية)؛ وإشراك الرجال في حركة التغيير هذه.





تفعيل القوانين لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات بوخارست (رومانيا)، 12 – 14 حزيران/ يونيو 2017

المؤتمر الإقليمي لأوروبا الوسطى والشرقية الذي اشترك في تنظيمه الاتحاد البرلماني الدولي ومجلس النواب الروماني، والحقوق العالمية للمرأة، ومنظمة الشراكة العالمية للأصوات الحيوية، مع دعم من مجلس الشيوخ الروماني

الوثيقة الختامية

مقدمة من السيدة روزاليا- إبوليا بيرو

عضو في مجلس النواب الروماني، رئيس لجنة السياسة الخارجية، مقرر المؤتمر الإقليمي

نحن، البرلمانيين، ممثلي المنظمات غير الحكومية، والمسؤولين الحكوميين من ألبانيا، أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الجمهورية التشيكية، استونيا، جورجيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، صربيا، سلوفينيا، طاجيكستان، تركيا، وأوكرانيا، إضافة إلى أعضاء الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، اجتمعنا في بوخارست، رومانيا، في الفترة من 12 إلى 14 حزيران/ يونيو 2017 في المؤتمر الإقليمي حول تفعيل القوانين لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وشارك في تنظيم المؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي، مجلس النواب الروماني، الحقوق العالمية للمرأة، منظمة الشراكة العالمية للأصوات الحيوية، بدعم من مجلس الشيوخ الروماني.

أتينا من بلدان مختلفة، ومن خلفيات مختلفة، ونعمل في قطاعات مختلفة، ولكننا جميعاً نشاطر الهدف المشترك المتمثل في تمكين المرأة من العيش في حياة خالية من العنف. ونحن ندرك الدور الحيوي للبرلمانات والمنظمات غير الحكومية التي تدعو إلى الإصلاح القانوني وتقديم الدعم للناجين، والمسؤولين الحكوميين القانونيين - بمن فيهم المسؤولون عن إنفاذ القانون، والمدعون العامون والقضاة - في القضاء على العنف ضد النساء والفتيات (العنف ضد المرأة) ونرحب ترحيباً كبيراً بهذا المؤتمر الإقليمي الذي جمعنا معاً للمرة الأولى.



إن أحد المنهجيات الرئيسة للمؤتمر هو أن يعمل المشاركون في وفود تتكون من برلمانيين، وممثلين عن المنظمات غير الحكومية، ومسؤولين حكوميين من بلدانهم. وأن يضع كل وفد خطط عمل لتطبيق المعارف المكتسبة في المؤتمر عند عودته إلى بلده. وبهذه الطريقة، نأمل أن يكون للمؤتمر أثر ملموس ودائم.

ويشكل العنف ضد المرأة انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان. ويحدث ذلك في السياق الأوسع للتمييز القائم على نوع الجنس والعلاقات غير المتساوية في السلطة بين الرجل والمرأة في المجالين العام والخاص. إن العنف ضد النساء والفتيات لا يحرمهن من كرامتهن وسلامتهن فحسب، بل يحول دون تمتعهن بكامل إمكاناتهن لأنفسهن وللمجتمع. وقد تعرض 35 بالمائة من النساء في جميع أنحاء العالم للعنف البدني و / أو الجنسي من جانب الشريك الحميم أو العنف الجنسي من غير الشريك. ولا يوجد بلد خالٍ من هذا العنف.

ونحن نعتقد أن الهدف رقم 5/ جدول أعمال التنمية المستدامة - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات - بما في ذلك القضاء على العنف ضد المرأة كغاية، ينبغي أن يعالج ليس فقط كهدف في حد ذاته، وإنما أيضاً كعامل من عوامل التمكين الرئيسية لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. ونحن ملتزمون تماماً بضمان التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة في بلداننا.

وإضافة إلى ذلك، هناك صكوك دولية وإقليمية لحقوق الإنسان تعترف بالتزام الحكومات بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع النساء والفتيات لضمان تحررهن من العنف. وأشدنا بأن جميع بلدان منطقتنا صدقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأن معظم البلدان وقّعت وصدّقت على اتفاقية اسطنبول بشأن منع العنف ضد المرأة والعنف العائلي ومكافحته. وحثّنا الدول التي لم تودع بعد صكوك تصديقها على أن تفعل ذلك. وشجعنا البرلمانات ومنظمات المجتمع المدني على المشاركة بفعالية في رصد تنفيذ هذه الاتفاقيات في بلدانها.

وقد سلمنا وأتينا على المنجزات الهامة جداً التي تحققت في المنطقة نحو الإصلاحات القانونية والسياسية. حيث بذلت جهود قيمة لجعل التشريع الوطني متماشياً مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان؛ ومع ذلك، فإن إصدار القوانين ووضع السياسات ليس أمراً كافياً. إذا لا يزال تنفيذها يشكل التحدي الرئيسي. وبدون هذا التنفيذ، لن تحقق هذه القوانين والسياسات هدفها المنشود المتمثل في منع العنف وحماية الضحايا ودعمهم، ومساءلة الجناة.

وقد أتاح المؤتمر الإقليمي فرصة لمناقشة سبل التغلب على الثغرات والتحديات في عملنا، وإلهام وتمكين بعضنا بعضاً والتحرك نحو سياسات مشتركة لتحسين استجابة النظم للعنف ضد المرأة في بلداننا.



إنّ كل واحد منا هو عنصر أساسي في الحملة لتحسين تنفيذ القوانين والسياسات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة. ومع ذلك، فإن التقدم الحقيقي في تحقيق أهداف ضمان سلامة الناجين، وتعزيز مساءلة الجناة، وإيقاظ عقول جميع أفراد المجتمع تجاه التعصب المجتمعي في مواجهة العنف ضد النساء والفتيات، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال جهودنا المشتركة. وقد وفر هذا المؤتمر الإقليمي نقطة انطلاق قيّمة لزيادة هذا التعاون بين القطاعات والحوار والشراكة بيننا.

وركزت مناقشاتنا على ما يلي:

- 1) أساسيات العنف المنزلي والعنف الجنسي؛
 - 2) الأطر الدولية والإقليمية المتعلقة بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات؛
 - 3) تنسيق الخدمات الأساسية للضحايا ومساءلة الجناة.
- وشمل المؤتمر أيضاً مسارين تعليميين لدورات متعددة، حيث أتاحت لنا الفرصة لإجراء تبادل معمّق في مجال الممارسات الجيدة في نظام العدالة المدنية والجنائية، وكذلك في مجال التعاون المتعدد القطاعات في تنفيذ القوانين المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات.

وليس هناك حل واحد لوضع حد للعنف ضد المرأة. وفي متناول البرلمانات، المنظمات غير الحكومية، والمسؤولين الحكوميين وضع استراتيجيات واستجابات رئيسية. والمذكور أدناه لا يمثل بأي حال من الأحوال ملخصاً شاملاً لمدى الخبرات والممارسات التفصيلية التي تم بحثها في خلال المؤتمر الإقليمي. بل يهدف إلى إبراز الاستراتيجيات والعناصر الرئيسية التي يمكن أن تسهم في تحقيق التقدم.

1. إن بعض المسائل التي تناولناها، هي الافتقار إلى التعاون الفعال بين الجهات الفاعلة، والميل إلى إلقاء اللوم على ضحايا العنف، وما يواجهونه من عدم كفاية الفهم للخطر والاضطهاد المستمرين عند محاولتهم الهروب من المسيئين. فنحن بحاجة إلى تطوير التنسيق والتعاون والشراكة في قطاعات متعددة من أجل تحقيق استجابة مجتمعية منسقة قوية (CCR)، من خلال برامج التدخل القطرية والمجتمعية، بما في ذلك البرامج القائمة على نموذج دولوث¹ (the Duluth Model)، الذي

1 - نموذج دولوث أو مشروع التدخل ضد العنف الأسري، هو أول برنامج متعدد التخصصات يهدف إلى معالجة قضية العنف الأسري، يعمل هذا البرنامج التحريبي، الذي تم تطبيقه في مدينة دولوث بولاية مينيسوتا عام 1981، على تنسيق إجراءات مجموعة متنوعة من الوكالات التي تتعامل مع الصراع الأسري. وأصبح البرنامج نموذجاً للبرامج في الولايات القضائية الأخرى التي تسعى إلى التعامل بشكل أكثر فعالية مع العنف الأسري (المترجم، المصدر: ويكيبيديا)



تجتمع فيه مختلف الوكالات بانتظام وتسترشد بقصص الضحايا ومدخلاتهم وسياساتهم وبيروتوكولاتهم، التي من شأنها أن تعزز سلامة الضحايا ومساءلة الجناة.

2. أبرزنا أهمية وجود نظرية عامة للعنف مشتركة بين الوكالات، وهو شرط مسبق لتحقيق التنسيق الفعال. ومن شأن الفهم المشترك في الاستجابة المجتمعية المنسقة (CCR) أن يمكّن من تحقيق استجابات فعالة من الشرطة والمدّعين العامين والقضاة وغيرهم من الجهات الفاعلة تجاه معظم حالات العنف المنزلي والعنف الجنسي التي تعتبر كممارسة للسلطة والسيطرة على الضحايا. وتشاطرنا أيضاً الحاجة إلى الاستجابة للعنف تركز على الضحايا.

3. ولم يتم الإبلاغ سوى عن عدد قليل من حالات العنف ضد المرأة، كما أن عدداً أقل من ذلك أُحيل إلى المحاكمة. وحتى عندما تتم ملاحقة حالات العنف قضائياً، فإنه يصعب الحصول على إدانات. إننا بحاجة إلى فهم احتياجات الضحايا وتلبية احتياجاتهم على نحو أفضل من خلال توفير خدمات ميسرة ومراعية للفوارق الجندرية من أجل ضمان شعور المزيد من النساء بأنه من الآمن الإبلاغ عن العنف والسعي إلى تحقيق العدالة. وهذا يعني أننا بحاجة إلى الاستماع إلى الناجين والأخذ بأصواتهم، بالإضافة إلى أصوات المنظمات المتخصصة التي تدعمهم، في جهودنا في مجالات القانون ووضع السياسات وتنفيذها ورصدها. ويجب تدريب الاختصاصيين القانونيين على فهم ديناميكيات العنف المنزلي والجنسي حتى يتمكنوا من تطبيق القانون على النحو الملائم.

4. وقد حددنا الحاجة إلى تزويد الضحايا بمجموعة شاملة من الخدمات لتمكينهم من تلبية احتياجاتهم. وشمل ذلك حصول الضحايا على أوامر بالحماية المدنية والجنائية، والخدمات النفسية – الاجتماعية، الاستدامة الاقتصادية والسكنية، وفرصة متابعة الاتهامات الجنائية ضد الجناة. ومن المهم بصفة خاصة إتاحة هذه الخيارات بسهولة وإزالة العوائق التي تحول دون الوصول إلى سبل الانتصاف هذه. والواقع أن عدداً من المتطلبات مرهقة وقد تؤدي إلى نتائج عكسية، بما يتضمن ذلك من ضرورة توجيه الضحايا اتهامات جنائية، أو حصولهم على تقارير طبية، أو تقديمهم شهوداً من أجل الحصول على تدابير حماية.

5. وناقشنا المشكلة الخطيرة المتمثلة في تخويف الضحايا واقترحنا استخدام تقييمات المخاطر وخطط السلامة كأدوات يمكن أن تساعد في معالجة هذا القلق الواسع النطاق. وقد يكون الضحايا غير راغبين أو غير قادرين على متابعة التهم الجنائية أو الاستفادة من آليات أخرى في إطار النظام القضائي. وفي مثل هذه الحالات، لا بد من معاملة الضحايا باحترام وتقديم الخدمات التي تقلل من

اعتمادهم على المعتدي عليهم. وينبغي أن يسمح النظام القانوني بمتابعة التهم الجنائية حتى بدون مشاركة الضحايا.

6. ومن الأهمية بمكان الاستثمار في نظام قضائي قائم على حماية الناجيات وحقوقهن. واتفق المشاركون بالإجماع على أن عبء محاسبة المنتهكين يقع على عاتق نظام العدالة الجنائية. وعلاوة على ذلك، فإن اشتراط أن يشارك الضحايا في الوساطة مع المعتدي ليس خطراً فحسب، بل يعتبر أيضاً انتهاكاً لاتفاقية اسطنبول.

7. ولكي تكون السياسات ناجحة، من الضروري القيام بحملات توعية فعالة وفعالة جداً. ويجب على جميع المواطنين، سواء كانوا رجالاً أم نساء، أم فتيان أم فتيات، أن يفهموا أنه لا يوجد شيء خاص بشأن العنف ضد المرأة، وأنه لا يمكن القضاء عليه حقاً دون فهم أن التسامح بأي شكل كان هو أمر غير مقبول.

8. إن التغيير يبدأ عند الولادة. والتعليم هو أداة قوية لتحقيق المساواة؛ فهو العامل الرئيس لتغيير طريقة التفكير، والتصدي للقوالب النمطية والتمييز، وبناء ثقافة المساواة. ومن شأن تعليم الفتيان والفتيات في مجال حقوق الإنسان والمساواة الجندرية منذ سن مبكرة أن يساعد على غرس الاحترام وعدم العنف في العلاقات بين الجنسين.

9. ولن يكون التنفيذ الفعال ممكناً إلا عندما نحشد الرجال ونشركهم في حركة التغيير هذه. علينا أن نعتمد على الرجال والفتيان لتجسيد بناء اجتماعي جديد لرجال غير عنيفين ولعلاقات قائمة على الاحترام.

ومن أجل تحفيز العمل على العنف ضد الفتيات والنساء، سنوجه انتباه زملائنا إلى هذه الوثيقة الختامية من خلال جميع القنوات الممكنة. ونتعهد بإطلاع أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة على الوثيقة. ونحث أيضاً الاتحاد البرلماني الدولي على أن يوجه انتباه المجتمع البرلماني العالمي إلى استنتاجاتنا وتوصياتنا وأن يكفل المتابعة من خلال برامج وجمعياته.





Inter-Parliamentary Union

For democracy. For everyone.

137th IPU Assembly

St. Petersburg, Russian Federation
14–18 October 2017



Governing Council
Item 10

CL/201/10(d)-R.1
10 August 2017

Reports on recent IPU specialized meetings

**(d) Regional Conference on violence against women and girls for
Central and Eastern Europe on *Making laws work
to end violence against women and girls*
Bucharest (Romania), 12-14 June 2017**

The Regional Conference took place in Bucharest from 12 to 14 June 2017. It provided a platform for more than 150 members of parliaments, non-governmental organizations and government officials from 25 countries, as well as members of the Parliamentary Assembly of the Black Sea Economic Cooperation, and the Parliamentary Assembly of the Council of Europe, to share best practices in implementing laws on violence against women and girls. The conference was jointly organized by the Inter-Parliamentary Union (IPU), the Romanian Chamber of Deputies, Global Rights for Women, and Vital Voices, with the support of the Senate of Romania.

Discussions focused on causes and consequences of domestic violence and sexual violence; international and regional frameworks on ending violence against women and girls; coordination of essential services for victims and accountability for offenders. The conference also included two multi-session learning tracks where the participants had an opportunity for in-depth sharing of good examples in the civil and criminal justice system, as well as in multi-sectoral collaboration in implementing laws on violence against women and girls. The Council of Europe Convention on preventing and combating violence against women and domestic violence (Istanbul Convention) was at the centre of discussions on best practices as it offers concrete guidelines for combating violence against women, includes the requirement of a multi-sectoral approach and also recognizes and formally invites parliaments to participate in monitoring measures taken to implement its provisions.

The conference was successful in laying the foundation for wider cooperation among all those involved in preventing and eliminating violence against women and girls. The participants adopted an outcome document (see [Annex](#)) which highlights several strategies on how to ensure effective implementation of laws and policies to ensure that women and girls can live free from gender-based violence. Those strategies include: multisectoral collaboration for a strong community-coordinated response; a focus on victims in terms of providing them with a safe space to report violence, an array of services geared to their needs, and tools to counter intimidation; ensuring that the criminal justice system bears the burden of holding abusers accountable; educating children on human rights and gender equality; and, engaging men in this movement of change.



Making laws work to end violence against women and girls

Bucharest (Romania), 12-14 June 2017

Regional Conference for Central and Eastern Europe jointly organized by the Inter-Parliamentary Union (IPU), the Romanian Chamber of Deputies, Global Rights for Women and Vital Voices, with the support of the Senate of Romania

OUTCOME DOCUMENT

Presented by Ms. Rozália-Ibolya Biró
Member of the Chamber of Deputies of Romania, Chairperson of the Committee on Foreign Policy, Rapporteur of the Regional Conference

We, members of parliament, non-governmental organization representatives and government officials from Albania, Armenia, Azerbaijan, Belarus, Bosnia and Herzegovina, Bulgaria, Czech Republic, Estonia, Georgia, Hungary, Latvia, Lithuania, Poland, Republic of Moldova, Romania, Serbia, Slovenia, Tajikistan, Turkey and Ukraine, as well as members of the Parliamentary Assembly of the Black Sea Economic Cooperation, and the Parliamentary Assembly of the Council of Europe, have gathered in Bucharest, Romania, from 12 to 14 June 2017 for the Regional Conference on *Making laws work to end violence against women and girls*. The conference was jointly organized by the Inter-Parliamentary Union (IPU), the Romanian Chamber of Deputies, Global Rights for Women, and Vital Voices, with the support of the Senate of Romania.

We come from different countries, from different backgrounds, and work in different sectors, but we all share the common objective of enabling women to live free from violence. We recognize the critical role of parliaments, Non-Governmental Organizations (NGOs) advocating for legal reform and providing support to survivors, and legal government officials - including law enforcement officials, prosecutors and judges - in the eradication of violence against women and girls (VAWG) and greatly welcome this regional conference that has brought us together for the first time.

A key methodology of the conference was for participants to work in delegations composed of parliamentarians, representatives of NGOs and government officials from their countries. Each delegation formulated action plans to apply the knowledge gained at the conference when they return to their respective countries. In this way, we hope that the conference will have a concrete, lasting impact.

Violence against women is a serious human rights violation. It occurs in the broader context of gender-based discrimination and unequal power relations between men and women in both the public and private spheres. Violence against women and girls not only deprives them of their dignity and integrity, but it also prevents them from realizing their full potential for themselves and for society. Thirty-five per cent of women worldwide have experienced physical and/or sexual intimate partner violence or non-partner sexual violence. No country is free from this violence.

We believe that Goal 5 of the Sustainable Development Agenda - *Achieve gender equality and empower all women and girls* – which includes the elimination of violence against women as a target, should be addressed not only as a goal in itself, but also as a key enabler for achieving all the SDGs. We are fully committed to ensure effective implementation of the Sustainable Development Goals in our respective countries.

Furthermore, international and regional human rights instruments exist that recognize governments' obligation to protect the human rights and fundamental freedoms of all women and girls so as to ensure that they are free from violence. We applauded the fact that all countries in our region have ratified the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women (CEDAW) and that most have signed and ratified the Istanbul Convention on preventing and combating violence against women and domestic violence. We urged those that have not yet done so to deposit their instruments of ratification. We encouraged parliaments and civil society organizations to actively engage in monitoring the implementation of these conventions in their respective countries.

We recognized and commended the very important achievements made in the region towards legal and policy reforms. Valuable efforts have been made to bring national legislation in line with international human rights instruments; however, passing laws and developing policies is not enough. Their implementation remains the key challenge. Without it, these laws and policies will not fulfil their intended objective of preventing violence, protecting and support victims, and holding perpetrators accountable.

The regional conference afforded an opportunity to discuss ways to overcome gaps and challenges in our work, to inspire and empower each other and move towards common policies to improve the systems' response to VAWG in our countries.

Each one of us is an essential component of the drive to improve the implementation of laws and policies aimed at eradicating VAWG. However, real progress in achieving the goals of ensuring survivors' safety, strengthening offenders' accountability and kindling in the minds of all members of the community intolerance for violence against women and girls can only result from our combined efforts. This regional conference has provided a valuable springboard for increasing this inter-sectoral collaboration, dialogue and partnership among us.

Our debates focused on: 1) The fundamentals of domestic violence and sexual violence; 2) International and regional frameworks on ending violence against women and girls; 3) Coordination of essential services for victims and accountability for offenders. The conference also included two multi-session learning tracks where we had an opportunity for in-depth sharing of good practices in the civil and criminal justice system, as well as in multi-sectoral collaboration in implementing laws on violence against women and girls.

There is no one solution to putting an end to violence against women. It is within the reach of parliaments, NGOs and government officials to develop key strategies and responses. The following is by no means an exhaustive summary of the range of experiences and detailed practices that were examined during the regional conference. Rather, it aims to highlight the main strategies and elements that can contribute to achieving progress.

1. The lack of efficient cooperation between actors, the tendency to blame victims for violence and the insufficient understanding of the constant danger and oppression they face when trying to escape their abusers were some of the issues that we addressed. We need to develop multi-sectoral coordination, collaboration and partnership for a strong community coordinated response (CCR), through country and community-tailored intervention programmes, including those based on the Duluth Model, in which various agencies meet regularly and are guided by victims' stories and input, policies and protocols are agreed upon that will enhance victim safety and offender accountability.
2. We highlighted the importance of having a common theory of violence that is shared among agencies, a prerequisite to achieving effective coordination. A common understanding in a CCR that most domestic violence and sexual violence are an exercise of power and control over victims will enable effective responses of police, prosecutors, judges and other actors. We also shared the need for a victim-centred response to the violence.
3. Only a small number of cases of violence against women are ever reported and an even smaller number are ever prosecuted. Even when cases are prosecuted, convictions are difficult to obtain. We need to better understand and meet the needs of the victims by

providing easy and gender-sensitive accessible services so as to ensure that more women feel that it is safe to report violence and seek justice. This means that we need to listen to the survivors and include their voices, as well as those of the specialized organizations that support them, in our efforts in the areas of law, policy development, implementation and monitoring. Legal professionals must be trained to understand the dynamics of domestic and sexual violence to be able to apply the law appropriately.

4. We identified the need to provide victims with a comprehensive array of services to enable them to meet their needs. These included victims' access to civil and criminal protection orders, psychosocial services, housing and economic sustainability, and the opportunity to pursue criminal charges against perpetrators. It is particularly important to make these options readily accessible and to remove barriers that inhibit access to these remedies. Indeed, a number of requirements, including that victims must press criminal charges, obtain medical reports, or produce witnesses in order to be granted protective measures, are burdensome and could be counterproductive.
5. We discussed the severe problem of victim intimidation and suggested the use of danger assessments and safety plans as tools that can help address this widespread concern. Victims may be unwilling or unable to pursue criminal charges or avail themselves of other mechanisms within the justice system. In such situations, it is imperative to treat victims with respect and offer them services that reduce their reliance on their abuser. The legal system should allow for pursuing criminal charges even without the participation of victims.
6. Investment in a justice system based on the protection of women survivors and their rights is vital. Participants unanimously agreed that the burden of holding abusers accountable is on the criminal justice system. Furthermore, requiring victims to engage in mediation with the abuser is not only dangerous, but also in violation of the Istanbul Convention.
7. For policies to be successful, sustained and effective awareness-raising campaigns are vital. All citizens, whether men or women, boys or girls, must understand that there is nothing private about VAWG and that it cannot be truly eliminated without an understanding that its tolerance in any form is unacceptable.
8. Change starts at birth. Education is a powerful equalizer; it is the key to transforming mentalities, addressing stereotypes and discrimination and building a culture of equality. Educating boys and girls on human rights and gender equality from an early age will help to instil respect and non-violence in relations between the sexes.
9. Effective implementation will be possible only when we mobilize and engage men in this movement of change. We have to count on men and boys to embody a new social construct of non-violent men and relationships built on respect.

In order to inspire action on violence against girls and women, we will bring this outcome document to the attention of our colleagues through all possible channels. We undertake to bring the document to the attention of other relevant stakeholders. We also urge the IPU to bring our conclusions and recommendations to the attention of the global parliamentary community and ensure follow-up through its programmes and assemblies.